المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE ET INTERNATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية و الدولية

31/05/2013

المساء ALMASSAE

للسنة الثانية على التوالي تحيي جماعة «العدل والإحسان» ذكرى وفاة كمال العماري، أحد أعضائها، الذي تقول إنه «توفي بسبب تعرّضه للعنف في تدخّل أمني لفضّ تظاهرة احتجاجية لحركة 20 فبراير بتاريخ 29 ماي 2011 في مدينة آسفي». بالنسبة إلى عائلة الضحية وكذا جماعة العدل والإحسان فإن السيناريو واضح لا لبس فيه، تقود تفاصيله إلى توجيه أصابع الاتهام مباشرة إلى أجهزة الأمن، أما القضاء فلم يقل كلمته بعد رغم مرور سنتين على حادث الوفاة. «المساء» تنشر معطيات حصرية عن التقرير الذي أعده «المجلس الوطني لحقوق الإنسان» منذ سنتين ولم يجد طريقه إلى النشر في وسائل الإعلام، وتعيد تركيب خيوط وفاة ما زالت تثير الجدل ولم يحدد القضاء بعد المسؤولين عنها.

«المساء» تنشر معلومات حصرية من تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان

كمال العماري.. الوفاة المثيرة للجدل

المساء
ALMASSAE
المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme

سامي المودني

علاقة العماري بـ«العدل والإحسان».. بين النفي والإثبات

وفاة كمال العماري ناتجة عن «الاستعمال المفرط للقوة في حقه من طرف قوات الأمن».. إنها الخلاصة التي وصل إليها تقرير لـ«المجلس الوطني لحقوق الإنسان»، الذي أعد حول وفاة ناشط حركة 20 فبراير وعضو جماعة «العدل والإحسان».

يعتبر التقرير الذي تكشف «المساء» -بشكل حصري- بعضا من أهمّ النقط الواردة فيه، أيضا أنّ القوة المستخدَمة من طرف عناصر الأمن لم تكن متناسبة مع حجم التظاهرة التي دعت إليها حركة 20 فبراير يومها.. كيف وصل «المجلس الوطني لحقوق الإنسان» إلى هذه الخلاصة؟ خلاصة ارتباط وفاة كمال العماري، الناشط الفبرايري في مدينة أسفي، بالتعنيف الذي تعرّض له إثر التدخل الأمني لتفريق تظاهرة حركة 20 فبراير بتاريخ 29 ماي 2011؟

كان كمال العماري قد أصيب، قبل مدة من مشاركته في التظاهرة المذكورة، بمرض رئوي، وتؤكد الشهادة الطبية المتوفرة بهذا الخصوص قبل الأحداث هذا المعطى. لكنّ، هل كان هذا سببا مباشرا في وفاته؟..

للإجابة عن هذا السؤال بعث خبراء «المجلس الوطني لحقوق الإنسان» الشهادة الطبية المستخرَجة قبل حادث «الاعتداء» على العماري، وأيضا الشهادة الطبية للنتائج الأولية للتشريح الطبي لجثة الهالك، إلى خبير دولي مختص في الطب الشرعي في فرنسا، فكانت النتيجة هي أن كمال العماري لم يتوف بسبب المرض الرئوي الذي أصيب به قبل الأحداث، وإنما بسبب التعنيف الذي تعرّض له يوم الاحتجاج، وهو ما يزعزع مصداقية البلاغ الصادر عن الوكيل العام للملك لدى محكمة الاستئناف في أسفي بعد الوفاة بأيام قليلة، والذي قال فيه إنّ «تقرير الأطباء الشرعيين قد خلُص إلى كون وفاة الهالك كمال عماري في مستشفى محمد الخامس في مدينة أسفي نتجت عن اعتلال رئوي واسع مع فقد الدماغ للأوكسجين».. كما أضاف البلاغ نفسُه أنّ «هذا الاعتلال الرئوي فاقمَ مفعول رضة صدرية غير معقّدة، وأدى إلى الوفاة في غياب علاج مبكر ومناسب»، مؤكدا أنّ النيابة العامة كلفت الفرقة الوطنية للشرطة القضائية بإجراء بحث شامل ومعمّق لتحديد ظروف وملابسات الوفاة».

> مرّت، الآن، سنتان على وفاة كمال العماري، ورغم صدور تقرير عن هيأة حقوقية شبه رسمية، فلم تُعلَن نتائج التحقيق عن أسباب الوفاة ولم يُقدَّم فيها المسؤولون إلى المحاكمة

الصبار ونشر التقرير

لنعد سنتين إلى الوراء.. الأحد، 29 ماي 2011، اليوم الذي دعت فيه حركة «20 فبراير» في مدينة أسفي إلى مسيرة احتجاجية تنطلق من منطقة «دار بوعودة»، وبالضبط من أمام مسجد «عبد الجبار». في هذا اليوم طبقت قوات الأمن قرار منع الاحتجاجات. لم يخل هذا المنع من مناوشات بين أعضاء حركة 20 فبراير ورجال الأمن.. بخصوص ذلك، يشير تقرير «المجلس الوطني لحقوق الإنسان» -الذي انفردت «المساء» بمعرفة معطيات منه- إلى أنّ عملية تفريق التظاهرة لم تكن متناسبة مع حجمها بل إن تفريق المتظاهرين لم تخضع للمعايير القانونية والدولية المعمول بها، إذ إنّ رجال الأمن لم يقوموا، كما هو منصوص عليه قانونيا، بإخطار المتظاهرين وتنبيههم إلى ضرورة إخلاء المكان قبل مداهمته وتفريقهم بالقوة.. كما يخلص التقرير إلى أنّ كمال العماري تعرّض لـ«ضرب مفرط في الرأس، في تناف تام مع المواثيق الدولية».

دفع حجم التقرير الصادر عن «المجلس الوطني لحقوق الإنسان» والجراح التي تناول بها قضية وفاة كمال العماري مصادر «المساء» المطلعة على التقرير، إلى القول إنّ تقرير «المجلس» متقدم جدا على باقي تقارير الجمعيات الحقوقية، خصوصا التقرير الصادر عن كل من جمعيتي «المرصد المغربي للحريات العامة» و«الوسيط من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان».. لكنْ لماذا لم ينشر التقرير الصادر عن «المجلس»؟.. الجواب بحمله تصريح الأمين العامّ للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، لـ«المساء»، إذ قال محمد الصبار: «يدخل نشر التقرير في باب التأثير على القضاء.. نحن أنجزنا تقريرا في الموضوع في إطار ممارسة المجلس اختصاصاته والمهامّ الموكولة إليه بموجب مقتضيات الظهير المحدث له، وقمنا بإرساله إلى وزير العدل والحريات، وطلبنا منه إرساله إلى الوكيل العام للملك في أسفي من أجل الاستئناس».. ويضيف الصبار: «قام الوكيل العام لجلالة الملك بإحالة التقرير على الفرقة الوطنية للشرطة القضائية، والتي أحالته بدورها على السيد قاضي التحقيق في الدار البيضاء». ويستطرد الصبار قائلا، في اتصاله مع «المساء»: «لا يمكننا أبدا نشر التقرير أو الإدلاء بتصريحات بخصوصه، والملف ما يزال في مرحلة البحث التمهيدي لدى القضاء».

وبخصوص مدى تقاطع تقرير «المجلس» مع تقارير جمعيات حقوقية وطنية على مستوى الخلاصات التي وصل إليها أو الاستئناس بها قبل إنجاز «المجلس» تقريره حول حالة وفاة كمال العماري، يقول الصبار: «لقد كان البحث الذي أنجزه المجلس قبل صياغة التقرير مُستقلا».

تحول أسباب أخرى لم يذكرها الصبّار في تصريحه لـ«المساء» حسب مصدر عليم بتركيبة المجلس، دون نشر التقرير المذكور، أبرزها أنّ «التقرير أنجز قبل الإعلان عن التركيبة النهائية للمجلس، أي أنه تم إعداده في الفترة التي تلت تعيين كل من إدريس اليزمي رئيسا للمجلس، ومحمد الصبار أمينا عاما له (تم تعيينهما في مارس 2011) فيما لم يتم تعيين باقي الأعضاء الـ36 إلا في شهر أكتوبر 2011، بينما وقعت الوفاة في 2 يونيو 2011». ويضيف المصدر نفسه: «حتى إن أراد المجلس نشر تقريره بهذا الخصوص فيجب أن يكون مُلزما لجميع أعضائه لكي يستطيعوا تحمّل المسؤولية السياسية في عملية النشر».

ويشار إلى أنّ التقرير يضمّ أربعة مكونات أساسية تهمّ حيثيات ودواعي تشكيل اللجنة وطبيعة مهمّتها وحصيلة ما قامت به اللجنة من مقابلات ومعاينات وزيارات ودراسة للوثائق والصور وأحداث مدينة أسفي، في ضوء المعايير الكونية لحقوق الإنسان، ومن خلاصات وتوصيات.. كما أنّ أعضاء اللجنة كانوا قد استمعوا إلى أزيدَ من خمسين شخصا لمدة استغرقت حوالي 32 ساعة.. وشملت هذه اللقاءات مسؤولي الإدارة الترابية والأمنية والسلطة القضائية ومسؤولي القطاع الصحي وشهودَ عيان ومجموعة من الشباب صرّحوا بتعرّضهم للعنف والتعذيب، وفعاليات حزبية ونقابية وحقوقية وجمعوية وإعلامية، إضافة إلى عائلة الفقيد.

مَن المسؤول عن الوفاة؟

مرّت، الآن، سنتان على وفاة كمال العماري، ورغم صدور تقرير عن هيأة حقوقية شبه رسمية، فلم تُعلَن نتائج التحقيق عن أسباب الوفاة ولم يُقدَّم فيها المسؤولون إلى المحاكمة.

أمس الأربعاء في مدينة الرباط، بالكشف عن الحقيقة في ملف ابنه، مذكرا بأن «العائلة لن تفرّط في دمه». وأضاف العماري -الأب أنه يعلم أنّ «المخزن» هو الذي يقف وراء وفاته، معبّرا عن استغرابه في الوقت نفسه كون السلطات ما زالت لم تكشف عن الحقيقة وقامت بتأجيل الملف لسنتين.. وكشف أنّ قاضي التحقيق لم يستدع أفراد عائلته وأصدقائه إلى حد الساعة، كما لم يستمع إلى شهادته.

اعتمدت الخلاصة التي وصلت إليها جماعة «العدل والإحسان» وعائلة كمال العماري على ما ورد في تقارير العديد من الجمعيات الحقوقية، لعلّ أبرزها تقرير جمعيتي «المرصد المغربي للحريات العامة» و«الوسيط من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان»، واللذين يأتي تقرير «المجلس الوطني لحقوق الإنسان» ليعزّزهما.. خلاصة مفادها أنّ مسؤولية الأجهزة الأمنية ثابتة في حادث الوفاة. «الغريب في الأمر هو أن الشخص الذي تشير إليه أصابع الاتهام بالتورّط في حادث الوفاة، والذي رفض لقاء ممثلي الجمعيات الحقوقية سنة 2011 بعد حادث وفاة كمال العماري، وهو رئيس الأمن الإقليمي في أسفي، المعيّن في شهر مارس 2011، سنتم ترقيته إلى منصب والي أمن العيون بعد حادث الوفاة المثيرة للجدل بسنة واحدة، رغم أنّ التحقيق القضائي لم يستكمل بعدُ»، يقول أحد أفراد عائلة العماري لـ«المساء». ورغم أنّ كلا من «الوسيط من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان» و«المرصد المغربي للحريات العامة» طالبا بكشف الحقيقة كاملة في ظروف وفاة كمال العماري وتحديد المسؤوليات في ذلك، مع اتخاذ جميع الإجراءات القانونية لمساءلة مرتكبي الاعتداءات التي تعرّض لها، بما يضع حدّا للإفلات من العقاب». وسبق للجمعيتين المذكورتين أن كشفتا، في تقريرهما، أنّ رئيس الأمن الإقليمي في أسفي حينها تملص من اللقاء بالأعضاء المؤفدين إلى أسفي من أجل إنجاز التقرير. وأكد هذا التقريران الصادران عن الجمعيتين حينها ضرورة «العمل على فتح تحقيق لتحديد المسؤوليات على مستوى أعلى».

وفي تقرير الجمعيتين، أيضا، أنّ «الأجهزة الأمنية تتحمل المسؤولية الكاملة عن الاستعمال المفرط للقوة في حق كمال العماري، وأنّ الأخير توفي نتيجة الضربات التي تلقاها على مستوى الرأس، وأنّ الأجهزة الأمنية تتحمل المسؤولية عن الاعتداء الذي تعرّض له الفقيد، وأنّ الأجهزة الأمنية تتحمل المسؤولية عن الاعتداء الذي تعرّض له الفقيد، وأنّ الأجهزة الأمنية تتحمل المسؤولية عن الاعتداء الذي تعرّض له الفقيد».

تؤكد الخلاصة التي وصلت إليها مختلف الهيآت الحقوقية، إذن، أن سبب وفاة الناشط في صفوف «العدل والإحسان» والعضو في حركة «20 فبراير» هو «اعتداء رجال من قوات الأمن عليه»

القرار الأمنيّ في مختلف مستوياته، بخصوص الإفراط في استعمال القوة وما رافقه من اعتداء واختطاف واحتجاز وتعذيب ومعاملات مُهينة وحاطة بالكرامة واتخاذ التدابير اللازمة على مستوى ما وقع من تجاوزات وانتهاكات».. أما هيأة دفاع عائلة الضحية فتطالب بتسليم عائلة الضحية التقرير الطبي الذي أنجزه خبراء الطبّ الشرعي بأمر من الوكيل العامّ للملك.

إعادة تركيب القصة

تؤكد الخلاصة التي وصلت إليها مختلف الهيآت الحقوقية، إذن، أن سبب وفاة الناشط في صفوف «العدل والإحسان» والعضو في حركة «20 فبراير» هو «اعتداء رجال من قوات الأمن عليه»، من خلال تقاطعها وإقرارها بتواجده يوم الأحد 29 ماي في شارع دار بوعودة، يدفع دراجته النارية ويستعدّ لركوبها، بمجرّد تدخل عناصر من القوات العمومية لتفريق المتظاهرين». وأكد التقرير الصادر عن الجمعيتين الحقوقيتين أنّ «الاعتداء العنيف الذي تعرّض له الفقيد عماري من طرف رجال الأمن هو السبب المباشر وراء موته»، وحذر من إفلات المسؤولين من العقاب.

تأتي الوصول إلى هذه الخلاصة من لدن أعضاء جمعيتي «الوسيط من أجل الديمقراطية» و«الجمعية المغربية لحقوق الإنسان» حقوقية شبه رسمية، فلم تُعلَن نتائج التحقيق عن أسباب الوفاة ولم يُقدَّم فيها المسؤولون -إلى وجدوا- إلى المحاكمة. بالموازاة مع ذلك، ما زالت سحابة الحزن تخيّم على منزل عائلة كمال العماري، الواقع في أحد أحياء أسفي الشعبية، والذين يعيشون اليوم على ذكراه.. يترحّمون عليه تارة وتارة يردّدون «الله يأخذ الحقّ في الظالم»..

ليست درّة شك واحدة لدى إخوة «شهيد حركة 20 فبراير» أو لدى إخوانه في جماعة «العدل والإحسان» في أنه مات متأثرا بالضرب المبالغ فيه الذي تعرّض له مساء الأحد، 29 ماي 2011. يعيد الإخوة والإخوان تركيب سيناريو وفاة «الأخ كمال».. لا يتلكؤون في تقديم ما يبدو لهم أنه أدلة تؤكد تورّط عناصر الأمن في «قتله» ليظل السؤال عالقا: كيف توفي كمال عماري؟ بالنسبة إلى جماعة «العدل والإحسان» التي تعتبر أنّ الهالك «قُتل» على يد أجهزة الأمن، فإنّ الصورة واضحة بالنسبة إليها، وتحرص كل سنة على إحياء ذكرى وفاته.. هذا ما دفع جماعة عبد السلام ياسين إلى إصدار بلاغ على موقعها الإلكتروني أخيرا، تطالب من خلاله بـ«الحصول على التقرير الطبي وعلى تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وبمعاقبة الجناة الذين اعتدوا على الشهيد بضربات قاتلة أدّت إلى وفاته» كما أنها تحمّل «الدولة كامل المسؤولية في التعتيم على هذا الملف المكشوف، والتستر على القتلة». أما والد كمال العماري، عبد الرحمان العماري، فقد طالب في ندوة صحافية عُقدت مساء أول يوم الإحسان». كما سبق للسلطات المحلية في أسفي نفت بشكل قاطع -في بلاغ رسمي- «الأخبار التي لا أساس لها من الصحة»، والتي تفيد أن المسمى كمال العماري توفي بسبب جروح أصيب بها خلال مظاهرة نظمت يوم الأحد الماضي».. وشددت السلطات المحلية في أسفي على أن كمال العماري «توفي، إثر نوبة قلبية وتوقف في عملية التنفس، نتيجة مرض رئوي كان يعاني منه، في مستشفى محمد الخامس بأسفي، الذي كان قد نقل إليه في الصباح».. وهذا حتى قبل أن يصدر تقرير الطبيب الشرعي، الذي عيّنه الوكيل العامّ للملك بعد ذلك بأيام قليلة.

في المقابل، يؤكد تقرير جمعيتي «الوسيط» و«المرصد المغربي» أنه من ناحية الحالة الصحية لكمال العماري «لم يسبق لعائلته ولا أصدقائه أن لاحظوا أيّ تدهور أو معاناة من مرض ما. كما أن قبوله -شهرين قبل ذلك- كحارس أمن يؤكد سلامته البدنية، انطلاقا من المواصفات والمعايير التي يتطلبها الولوج إلى مثل هذه الوظائف».

أما بخصوص مشاركته في التظاهرات فقد أكد التقرير أنّ كمال العماري كان من المشاركين في مختلف التظاهرات التي دعت إليها «تنسيقية 20 فبراير» في مدينة أسفي، بشهادة «شهود من النساء والرّجال الذين يعرفونه وتعرّفوا عليه، حيث أقرّوا به كمشارك في هذه الحركة الاحتجاجية». كما تؤكد المعطيات التي توصلت إليها «المساء» من داخل الجماعة أنّ الراحل لم يكن نقيبَ أسرة لأنّ هذا الموقع في الجماعة يُمنح للأشخاص الذين تسمح ظروفهم الشخصية بتبوّؤ هذه المسؤولية بالدّرجة الأولى، لكنه كان يحضر لقاءات «الأسرة» وحتى مجلس «الشعبة».

يُذكر أنّ كمال العماري وُلد سنة 1981، وكان سابع إخوته. ووفق رواية أفراد عائلته فقد التحق بجماعة «العدل والإحسان» رسميا سنة 2004، عندما كان يدرس في الجامعة.

هل كان الهالك كمال العماري منتميا إلى «العدل والإحسان»؟ بالنسبة إلى الجماعة فإنّ الراحل كان عضوا مواظبا في صفوفها، وتستدل على ذلك بفيديوهاته وبصوره رفقة «إخوانه» في فصيل طلبة جماعة عبد السلام ياسين في الجامعة وفي الرباطات التربوية التي تنظمها.. سؤال أثناء الراحل إلى «العدل والإحسان» كان نقطة صراع بين الدولة والجماعة، فبينما تؤكد الأخيرة انتماء كمال العماري إلى صفوفها فإنّ السلطات المحلية والأمنية ما فتئت تنفي أيّ علاقة للرّاحل مع الجماعة في تقاريرها، إذ إنّ أول تقرير أمنيّ أنجزته السلطات المحلية في أسفي يوما واحدا بعد حادث الوفاة، أكد أنّ «الشخص المتوفى لم تكن له أي علاقة بجماعة «العدل والإحسان» وأن وجوده أثناء المسيرة رفقة المحتجّين كان مجرّد صدفة». وكانت السلطات شديدة الحرص على عدم الإشارة إلى أي علاقة للراحل مع جماعة «العدل والإحسان». كما سبق للسلطات المحلية في أسفي نفت بشكل قاطع -في بلاغ رسمي- «الأخبار التي لا أساس لها من الصحة»، والتي تفيد أن المسمى كمال العماري توفي بسبب جروح أصيب بها خلال مظاهرة نظمت يوم الأحد الماضي».. وشددت السلطات المحلية في أسفي على أن كمال العماري «توفي، إثر نوبة قلبية وتوقف في عملية التنفس، نتيجة مرض رئوي كان يعاني منه، في مستشفى محمد الخامس بأسفي، الذي كان قد نقل إليه في الصباح».. وهذا حتى قبل أن يصدر تقرير الطبيب الشرعي، الذي عيّنه الوكيل العامّ للملك بعد ذلك بأيام قليلة.

في المقابل، يؤكد تقرير جمعيتي «الوسيط» و«المرصد المغربي» أنه من ناحية الحالة الصحية لكمال العماري «لم يسبق لعائلته ولا أصدقائه أن لاحظوا أيّ تدهور أو معاناة من مرض ما. كما أن قبوله -شهرين قبل ذلك- كحارس أمن يؤكد سلامته البدنية،

لحقوق الإنسان»وكذا «المرصد المغربي للحريات العامة» من خلال التحقيق الميداني الذي باشرته والشهادات التي قامت باستقائها. يقول التقرير إنه ما بين الساعة الخامسة والسادسة مساء يوم 29 ماي 2011، تقدمت نحو كمال العماري عناصرُ من رجال الأمن، 6 منهم من القوات العمومية، وعناصر التدخل السريع، وعنصران على متن الدراجات النارية الخاصة بما يعرف بفئة «الصقور»، توجّهوا إليه بالسؤال حول سبب تواجده في عين المكان، وجول ما إذا كان يشارك المتظاهرين، وحين أجاب بـ«نعم»، انهالوا عليه بالضرب على جميع أنحاء جسمه: رأسه، وصدره وظهره، ورجليه ويديه، اللتين ظل يحتمي بهما من «الزرواطة» والأرجل، لمدة قد تصل إلى 7 دقائق.

ورفض كمال العماري التوجّه حينها إلى المستشفى العمومي خوفا من الاعتقال، ورغم إصرار إخوانه، في اليوم الموالي، على ضرورة توجّهه إلى المستشفى، فإن كمال العماري ظل متشبثا برفضه، ولم يقتنع إلا يوم الثلاثاء 31 ماي، حيث نقل إلى عيادة خاصة لطبيب متخصص في العظام، أجرى له فحوصات. رغم ذلك، لم تتحسّن حالته الصحية، ليتقرّر نقله إلى عيادة طبيب عامّ، وصف له أدوية لتسكين ألم الرأس.. هنا يقول التقرير الحقوقي الصادر عن جمعيتين حقوقيتين إن «تخوفات الفقيد كمال العماري من التوجه إلى المستشفى بسبب احتمال اعتقاله من هناك له ما يبرّره من خلال صور لرجال الأمن يرابطون في مداخل المستشفى الـ15، وكذا تقاطع الإفادات في هذا الشأن، المستخلصة من مختلف الشهادات، وهو ما يطرح إشكالا أخلاقيا وقانونيا بالنسبة إلى الجهات التي حولت المستشفيات من وظائفها الاستشفائية إلى فضاءات للتخويف والترهيب والاعتقال، أو تلك الجهات المختصّة التي قبلت هذا التجاوز الخطير دون إشعار بذلك».. وبعد أن تأزّمت حالته الصحية، في اليوم الموالي، توجه كمال العماري -رفقة شقيقه- إلى مستشفى محمد الخامس العمومي، وبعد إجراء الفحص بالأشعة تبيّن أن هناك جلطا دمويا في الرئة يؤدي إلى صعوبة في التنفس، قبل أن يلفظ العماري أنفاسه الأخيرة في المستشفى يوم 2 يونيو 2011.

الفصل الثاني في هذا المسلسل هو خضوع جثة الهالك لمعاينة الضابطة القضائية وتشريحها من طرف 3 أطباء شرعيين، عيّنهم الوكيل العامّ للملك في يوم الوفاة نفسه.. انتهى هؤلاء من عملهم على الساعة الخامسة صباحا من اليوم الموالي.. رفضت العائلة في البداية استلام جثة ابنها إلى حين تسلمها تقرير الطبيب الشرعي. كما نظمت «حركة 20 فبراير» وقفة احتجاجية أمام مستودع الأموات للمطالبة بتقرير التشريح الطبي وتقرير المعاينة.. وأكدت مصادر متطابقة، حينها، أن السلطة المحلية ضغطت من أجل دفن الراحل. في هذا السياق دخل رئيس المجلس العلمي المحلي على الخط، وخاطب أفراد العائلة قائلا: «ما تخليوش هاد الناس يشوهو بولدكم.. و«إكرام الميت دفنه»، في إشارة إلى «حركة 20 فبراير».. هنا ظهر انقسام بين «المجلس المحلي لدعم حركة 20 فبراير» الذي رفض دفن الضحية قبل صدور تقرير الأطباء الشرعيين، وجماعة «العدل والإحسان»، التي أصبحت تدعو إلى التعجيل بقرار الدفن. في النهاية، شيّع كمال العماري إلى مثواه الأخير، لكن حقيقة سبب وفاته ما زالت مجهولة، رغم مرور سنتين على رحيله.

العلم

في بلاغ مشترك لجمعية محاربة السيدا والمرصد المغربي للسجون

حميش والجامعي يتهمان بنهاشم بالتشهير بمعتقل مصاب بداء السيدا ويطالبان بنكيران بالاعتذار

4/22611

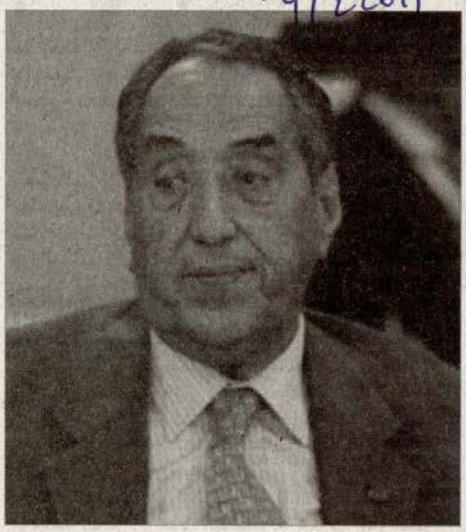

بنهاشم

حميش

الجامعي

راسلت البروفيسور حكيمة حميش رئيسة جمعية محاربة السيدا والنقيب عبد الرحيم الجامعي رئيس المرصد المغربي للسجون، رئيس الحكومة ووزير العدل و الحريات والمندوب العام للإدارة العامة للسجون، والأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، ورئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

أما موضوع الرسالة الاحتجاجية، فلم يخرج عن الاحتجاج على بلاغ المندوبية العامة لإدارة السجون بخصوص وفاة معتقل سلفي بسجن آيت ملول.

وقد جاء في البلاغ ما يلي:

اطلعت جمعية محاربة السيدا والمرصد المغربي للسجون على البلاغ المنشور من طرف المندوبية العامة لإدارة السجون بخصوص وفاة معتقل سلفي بسجن آيت ملول الذي كان متعايشا، قيد حياته، مع فيروس نقص المناعة البشري المكتسب.

وقد سجلنا بقلق و أسف شديد ما جاء في هذا البلاغ الذي استعمل معلومات عن الحياة الخاصة لهذا المعتقل مستقاة من رسالة سبق أن أرسلها للأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان. إننا إذ نسجل أنه قد تم التشهير بهذا المواطن، ووصمه واستعمال معلومات خاصة بملفه الصحي وبحياته الخاصة وهو ما يعتبر خرقا لحقوقه الإنسانية.

بحيث أنه إذا كان من حق إدارة السجون الاطلاع على مراسلات السجناء لدواعي أمنية، فانه ليس من حقها استعمال المعلومات المتضمنة في هذه الرسائل لغايات أخرى قد تمس كرامة وحقوق هؤلاء السجناءُ.

إننا نعتبر ما أقدمت عليه المندوبية العامة لإدارة السجون بخصوص هذه الحالة، خرق سافر لحقوق هذا السجين المتوفي وكذلك خرق لحقوق عائلته وأصدقائه ومحيطه مما قد يؤدي إلى إلحاق الأذى بهم.

إن بلاغ المندوبية العامة لإدارة السجون يجانب الصواب و يسير في اتجاه معاكس لجهود الدولة المغربية ومنظمة الصحة العالمية OMS ووكالة الأمم المتحدة لمحاربة السيدا ONUSIDA في محاربة الوصم و التمييز الذي يطال الأشخاص المتعايشين مع فيروس نقص المناعة البشري المكتسب ، و الفئات الأكثر عرضة لمرض السيدا. مجهود ما فتئ المغرب يؤكده من خلال مخططاته الاستراتيجية لمحاربة السيدا المبنية على احترام الحقوق الإنسانية للمتعايشين مع فيروس نقص المناعة البشري المكتسب و كذلك من خلال أعماله للتوجيهات الأممية الخاصة بذلك كان آخرها التقرير الذي وضعه المغرب لدى هيئة الأمم المتحدة بشأن تفعيل إعلان الالتزام في مكافحة الايدز UNGASS.

وقد طالبت الأستاذة حميش والأستاذ الجامعي يد رئيس الحكومة المغربية، بالتدخل للاعتذار لعائلة هذا السجين المتوفي وكذلك جبر الأضرار المترتبة عن هذه الأخطاء و الخروقات.

في الذكرى الثانية لوفاة عماري إصرار على معاقبة الجناة وجبر الضرر

الجمعة, 31 أيار/مايو 2013 07:51 عبد الله النملي

تبعا للحيف والمماطلة التي شهدها ملف الشهيد كمال عماري، بادرت جمعية عائلة وأصدقاء الشهيد في خطوة لإثارة الإنتباه لملفه، إلى تخليد الذكرى الثانية للشهيد بآسفي، تحت شعار " الحقيقة، الإنصاف، وجبر الضرر " عرفت فعالياتها مجموعة من الأنشطة المختلفة، حيث شهد يوم الأربعاء 29 ماي 2013 على الساعة العاشرة صباحا انطلاق قافلة حقوقية من مدينة آسفي إلى الرباط، من أمام بيت الشهيد، شارك فيها بعض من أفراد عائلة الشهيد وأصدقاؤه وفعاليات حقوقية، أعقبتها في نفس اليوم وقفة **أمام المجلس الوطني لحقوق الإنسان على** الساعة الخامسة والنصف مساءا، بمشاركةاركة والد الشهيد وفعاليات حقوقية تنتمي للعصبة المغربية للدفاع عن حقوق الإنسان والجمعية المغربية لحقوق الإنسان والفدرالية المغربية لحقوق الإنسان وقياديين من جماعة العدل والإنسان وهيئة الدفاع عن الشهيد، كما تم تنظيم ندوة حقوقية في نفس اليوم، ويوم الجمعة 31 ماي 2013 سيشهد زيارة للمقبرة للترحم على روح الشهيد، وزيارة أخرى لبيت الشهيد، وستختتم فعاليات الذكرى بوقفة احتجاجية يوم الأحد 02 يونيو 2013 على الساعة الخامسة مساءا بدار بوعودة بآسفي مكان الإعتداء على الشهيد .

ووفاءا لروح الشهيد في ذكراه الثانية، أصدرت جمعية عائلة وأصدقاء الشهيد كمال عماري بيانا للرأي العام اعتبرت فيه أنه بعد مرور سنتين على وفاة الشهيد كمال عماري، لازالت الدولة مصرة على طمس حقائق الملف للتستر على ما أسموهم بالجناة والقتلة، وأضاف البيان أن التقرير الطبي لازال غائبا، وكذلك تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان، ليبقى ذلك شاهدا حيا على زيف شعارات الإصلاح والحريات حسب البيان، كما تشبثت عائلة وأصدقاء الشهيد كمال عماري بالحق في الحصول على التقرير الطبي وتقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وإصرارهم على معاقبة الجناة الذين اعتدوا على الشهيد، كما حمّل البيان الدولة كامل المسؤولية في التعتيم على هذا الملف، كما دعا البيان جميع الحقوقيين والفعاليات السياسية وذوي المروءة إلى التكتل من أجل فضح الحقيقة، ومحاكمة من وصفهم البيان بقتلة الشهيد.

وفي تصريح لهيئة دفاع كمال عماري أشارت فيه أن " ملف التحقيق المفتوح أمام محكمة الإستئناف ضد مجهول لازال يراوح مكانه، رغم توالي الجلسات التي بلغت ستة جلسات في ظرف سنة ونصف "، ويقول التصريح أنه " لم يستمع فيها لحد الآن لأي من عناصر القوة العمومية المتورطين مباشرة في تعنيف وضرب بصفة عمدية وغير مبررة، ولا لرؤسائهم الذي يتحملون قانونيا وزر هذه الجريمة " وأضاف التصريح أنه" رغم المناشدات والمراسلات التي تقدمت بها هيئة الدفاع فإنها لازالت محرومة من الحصول على صورة من وثائق الملف، خصوصا تقرير التشريح الطبي الذي انفردت النيابة العامة بنشر ملخص مبثور منه ".

وتابع التصريح أن " المجلس الوطني لحقوق الإنسان ممتنع لحد الآن عن نشر أو تسليم دفاع أو عائلة المرحوم نسخة من تقرير مهمة التقصي التي قام بها في الملف " كما ذكرت هيئة الدفاع أن " ما وقع للمرحوم كمال عماري جناية لا يطالها التقادم وتتحمل فيها عناصر القوات العمومية رؤساء ومرؤوسين، ومن ورائهم الدولة المغربية المسؤولية الجنائية والمدنية الكاملة"، واختتم التصريح بعزم هيئة دفاع كمال عماري " على متابعة جميع المساطر التي يسمح بها القانون المغربي والإنساني الدولي والتزامات المغرب في هذا المجال، من أجل جلاء الحقيقة وتحديد المسؤوليات ومعاقبة الجناة وجبر ضرر ذوي حقوق كمال عماري ".

وللتذكير فقد استشهد كمال عماري في إطار الحراك الذي دشنته حركة 20 فبراير بالمغرب، التي لم تكن اختراعا مغربيا صرفا، بل أزهرت في فصل الربيع العربي، وخرجت إلى الوجود من قمقم مارد الأنترنيت، من خلال الدعوات التي أطلقها الشباب المغربي للتظاهر السلمي. و قد عرفت مدينة آسفي ميلاد حركة 20 فبراير، بمشاركة ودعم مجموعة من القوى بالرغم من تباين مرجعياتها. ومنذ انطلاقتها كحركة تنشد التغيير، اعتمدت حركة 20 فبراير بآسفي، أسلوب التظاهر و الاحتجاج السلميين، وهو ماجعلها تحظى بالتفاف شعبي كبير، حيث أظهرت الحركة بآسفي علو كعبها في تأطير الشارع، والحفاظ على سلمية الإحتجاجات.

غير أنه في 15 ماي 2011 وبعدها في 22 و 29 ماي 2011 لجأت السلطات إلى التدخل بقوة وعنف لفض التظاهرات، وتصورت أن الربيع العربي قد انتهى وحل محله الخريف، وأن الإصلاحات لا تحتاج إلى المسيرات أو اعتراض. وأدى هذا المسلسل القمعي إلى مئات الجرحى والمعتقلين، وصلت تكلفته الباهظة بآسفي لوحده، إلى أزيد من 30 معتقلا ومتابعا، ومجموعة من ضحايا التعذيب، ومطرودين عن العمل، وإلى سقوط المناضل كمال عماري شهيدا، وهو ناشط بحركة 20 فبراير بآسفي، والمنتمي لشبيبة العدل والإحسان، كان يشتغل حارس أمن بميناء آسفي، تعرض بحسب حركة 20 فبراير لإعتداء يوم 29 ماي 2011 من طرف سبعة عناصر من القوات العمومية الذين انهالوا عليه بهراواتهم أثناء ممارسته لحقه في التظاهر السلمي، بحي دار بوعودة، جنوب آسفي، مما أسفر عن إصابته في رأسه وفي عموده الفقري، إلى أن فارق الحياة بمستشفى محمد الخامس يوم الخميس 02 يونيو 2011 .

وبقية الحكاية معروفة من الروايات الهزلية المتضاربة بشأن وفاته(السكتة القلبية !!، الإعتلال الرئوي !!، حادثة السير المزعومة !!، وفيلم البحث عن الدراجة !!..).

والحقيقة أنه لا حاجة لتقارير طبية لتبيان حقيقة العلاقة السببية بين الإعتداء والوفاة، فعائلة الشهيد ودفاع العائلة يتوفرون على ملف طبي أنجز قبل الوفاة من قبل طبيبين، يشير إلى آثار العنف الخارجي الذي كان ظاهرا على جسده، مما يستبعد مطلقا فرضية المرض الداخلي. ويضع أي تقرير للتشريح الرسمي يساير أطروحة المرض أصحابه في شبهة التحيز، وخرق قسم أبوقراط.

وقد أصدرت عائلة الشهيد كمال العماري إبان الحادث الأليم بيانا، تدين فيه ما تعرض له ابنها من قمع رهيب من طرف عناصر الأمن، خلّف إصابته بجروح و رضوض خطيرة في الرأس وعلى مستوى الركبة والعينين وفي كافة أنحاء جسده، كما أكد البيان أن الشهيد لم يكن يعاني من أي أمراض قبل هذا اليوم المشؤوم، وكان في تمام الصحة والعافية، عكس ما جاء من أخبار عن وكالة المغرب العربي للأنباء من أنه توفي جراء سكتة قلبية، كما حمّلت العائلة المسؤولية الكاملة في وفاة الشهيد للسلطات الأمنية وطالبت بمحاكمة الجناة.

بدوره سبق أن أصدر المرصد المغربي للحريات والوسيط من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان تقريرا أكد فيه أن " الإعتداء العنيف الذي تعرض له الفقيد عماري من طرف رجال الأمن هو السبب المباشر وراء موته "، كما دعت الهيئتان الحقوقيتان إلى " كشف الحقيقة كاملة في ظروف وفاة كمال عماري وتحديد المسؤوليات مع اتخاذ جميع الإجراءات القانونية لمسائلة مرتكبي الإعتداءات " و " تحديد المسؤوليات على مستوى القرار الأمني في مختلف مستوياته، بخصوص الإفراط في استعمال القوة وما رافقه من اعتداء واختطاف واحتجاز وتعذيب ومعاملات مهينة و حاطة بالكرامة.. " .

وبمناسبة الذكرى الثانية لوفاة كمال عماري دون وجود أية مؤشرات لإنزال العقاب بالجناة وكشف الحقيقة وإنصاف عائلة الشهيد، أطلق مناضلون ومحبو الشهيد كمال عماري صفحة على الفايسبوك " كلنا كمال عماري " تحبل بصور الشهيد والمقالات والبيانات التي سلطت الأضواء على قضيته.

ارتفاع عدد الإصابات بداء السيدا في المغرب ب 52 في المائة ما بين 2007 و2011

الرباط 30 مايو 2013/ومع/ قالت الأستاذة نادية بزاد رئيسة المنظمة الإفريقية لمحاربة السيدا إن عدد المصابين بداء فقدان المناعة المكتسبة (السيدا) في المغرب ارتفع بنسبة 52 في المائة ما بين 2007 و2011 .

وتأسفت الأستاذة بزاد ، التي كانت تتحدث اليوم الخميس بالرباط خلال الجلسة الافتتاحية للمؤتمر السادس للمنظمة الافريقية لمحاربة السيدا، لكون المعطيات المتوفرة تشير لارتفاع متواصل في أعداد المصابين بالداء في المغرب ومنطقة شمال إفريقيا عموما في الوقت الذي يعرف فيه الوضع استقرارا في باقي جهات العالم.

وقالت إنه "يتم يوميا في المغرب تسجيل عشر حالات إصابة جديدة، كما تسجل في المعدل أربع حالات وفاة يوميا بسبب الداء، ويصاب طفل واحد بالداء الخبيث كل ثلاثة أيام"، مضيفة أن هذه المعطيات الخطيرة تتطلب التساؤل والتفكير بجد في مكامن النقص الحاصلة في الاستراتيجيات المعتمدة لمحاربة داء فقدان المناعة المكتسبة على الصعيد الوطني.

وبرأي الأستاذة بزاد فإن ذلك "يشكل دليلا على النقص في التنسيق بفعل غياب مجلس وطني لمحاربة السيدا قادر على توحيد وجمع جهود كل الطاقات" والمتدخلين وتحديد المبادرات ومجالات التدخل بعناية.

وفي ما يتعلق بالحقوق القانونية للمصابين بالسيدا والمجموعات التي تشكل مصدر خطر كامن لانتشار الداء اعتبرت الاستاذة بزاد أن الأشخاص الحاملين للفيروس لازالوا يعانون من الرفض والتنقيص وذلك بالرغم من ما حقق من تقدم على صعيد المجتمع المغربي.

وقالت إن الأمر يتعلق بمكون أساسي بقي مغفلا في الوقت الذي سجلت فيه تطورات هامة على صعيد حقوق الإنسان في المغرب معتبرة انه لا يمكن نجاح اية خطة لمحاربة السيدا بدون الأخذ بعين الاعتبار لتلك المعطيات.

ومن جهته أوضح وزير الصيحة السيد الحسين الوردي في كلمة تليت بالنيابة عنه أنه على الرغم من كل المجهودات المبذولة في إطار الخطة الوطنية لمحاربة داء السيدا يبدو من الهام جدا التركيز أيضا على تعزيز قدرات المدخلين في المجال وقضايا حقوق الإنسان ومواجهة الميز المبني على الجنس وتجاوز الحدود القانونية خصوصا عندما يتعلق بالفئات الأكثر عرضة للإصابة بالداء.

وقال إن الأخذ بعين الاعتبار لهذا العنصر سيمكن من تعزيز سياسة الحقوق في مجال محاربة الداء والتي تنهجها الوزارة بتعاون مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان والعمل على ترسيخ هذه السياسة ضمن الخطة الوطنية لمحاربة الداء. /ت/ط ق/ حب //يتبع//

وفد من المجلس الوطني لحقوق الإنسان يحل بمدينة الرشيدية

تقييم المستخدم:OOOOO / 0
ضعيف جيد تقييم
مختصرات

الكاتب: مدير الموقع

الخميس, 30 أيار/مايو 2013 22:11

احفظ وشارك

علمت تافيلالت نيوز أنه من المنتظر أن يحل وفد عن المجلس الوطني لحقوق الإنسان ظهر غد الجمعة 31 ماي بمدينة الرشيدية في إطار الإعداد لمشروع رائد يرتبط بحفظ الذاكرة الجماعية بالإقليم.

وأفادت مصادرنا إلى أن اللقاء الذي سيحضره إلى جانب ممثلين عن المجلس، خبراء متاحف، مع فاعلين من الإقليم يمكن أن يقدموا إفادات في مجال التراث المحلي بكل تلاوينه، بما فيه الشفوي. وذلك في إطار الإعداد لمتحف رائد يحفظ ذاكرة المنطقة.

المجلس الوطني لحقوق الإنسان يرفض نشر تقرير التقصي في حادث مقتل العماري

أضيف في 31 ماي 2013 الساعة 33 : 06

قالت هيئة الدفاع في ملف "الشهيد" كمال عماري، إن " المجلس الوطني لحقوق الإنسان يمتنع لحد الآن عن نشر أو تسليم دفاع أو عائلة الضحية كمال عماري، نسخة من تقرير مهمة التقصي التي قام بها في الملف".

وأوضح محمد النويني، ممثل هيئة الدفاع في ندوة صحفية نظمت زوال هذا اليوم بالرباط بمناسبة الذكرى السادسة "لاستشهاده"، أن " السلطات المغربية، القضائية على الخصوص، لم تكشف عن كل الحقائق المرتبطة بمقتل كمال عماري، ولم تحدد المسؤوليات الفردية والمؤسسية، كما لازال ذو حقوقه ينتظرون أن تقوم الجهات بجبر ضررهم عن هذه الجريمة البشعة".

وأكد محمد النويني، أن " ملف التحقيق المفتوح أمام محكمة الاستئناف بآسفي ضد مجهول لازال يراوح مكانه، رغم مرور ستة جلسات في ظرف سنة، لم يستمع فيها لحد الآن لأي من عناصر القوة العمومية المتورطين في "تعنيف" و"ضرب" كمال عماري، ولا لرؤسائهم الذين يتحملون "وزر" هذه الجريمة".

وأضاف المحامي النويني، في الندوة التي خصصت لاطلاع المشهد الإعلامي والحقوقي وطنيا ودوليا بمستجدات الملف والخطوات المرتقبة للتفاعل مع قضيته، أن "السلطات تصر على "التستر" على الفاعلين المباشرين وغير المباشرين، ورغبتها في "طمس" الحقيقة، وعدم إنصاف الضحية وعائلته الصغيرة"، مشيرا إلى أن " هيئة الدفاع لازالت محرومة من الحصول على صورة من وثائق الملف خصوصا تقرير التشريح الطبي الذي انفردت النيابة العامة بنشر ملخص "مبثور" منه".

Jeudis du cinéma et des droits de l'homme : 40 ans de solitude

Cinémathèques

J'aime 0 +1 Recommen this on Tweeter 0

L'Association des rencontres méditerranéennes du cinéma et des droits de l'Homme présente, le jeudi 30 mai 2013, le film de Sanae El Younoussi, **40 ans de solitude** à 18H30 à la salle 7ème art à Rabat. Le film sera rediffusé le dimanche 2 juin 2013 à la salle 7ème art à 18H30.

Dans les années 1940, la jeunesse marocaine a rejoint l'armée française pour garantir une vie, à la fois pour eux-mêmes et leurs familles. Engagés dans la guerre de la France en Indochine, certains soldats marocains ont décidé de déserter l'armée française et rejoindre les forces de Ho Chi Minh, dès qu'ils ont appris l'exil du roi Mohammed V.
Sur le sol vietnamien ces soldats ont vécu et épousé des femmes natvie avant leur retour au Maroc après des années de tentatives désespérées. Trois familles sont encore là- bas à cause de la mort des pères : les mères ne pouvant prouver la descendance des enfants de pères marocains.
Depuis cette nuit où un avion transportant des soldats marocains a décollé de l'aéroport de Hanoï et jusqu'à maintenant, les fragmentes de l'histoire des familles inoubliées a été écrit ici et là

La projection du film sera suivie par **un débat avec Abdellah Saaf et la réalisatrice du film Sanae El Younoussi. .Dans le cadre des jeudis du cinéma et des droits de l'Homme**

Les jeudis du cinéma et des droits de l'Homme est un évènement organisé par l'ARMCDH, le denier jeudi de chaque mois à la salle 7ème art- Rabat, en partenariat avec le Centre Cinématographique Marocain (CCM) et le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH).

Partager

Où et quand ?

Le 02 Juin 2013

18H30

Cinéma 7ème art - Rabat

LE TEMPS
MAROC & MONDE

Des enfants dépouillés de leur enfance

192/28-29

192/28-29

Malnutrition, hygiène douteuse, propagation des maladies infectieuses, abus sexuels et absence de sécurité sont le lot quotidien des mineurs placés dans les Centres de sauvegarde de l'enfance. Un rapport du CNDH a révélé cette réalité accablante.

Par **Loubna Bernichi**

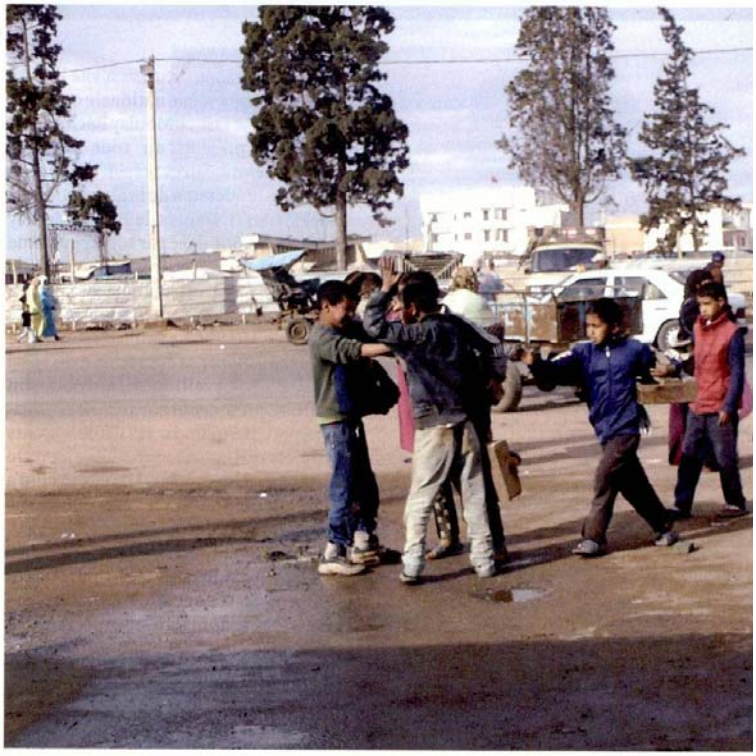

Le Conseil National des Droits de l'Homme (CNDH) tire la sonnette d'alarme. Les Centres de sauvegarde de l'enfance ne répondent pas aux normes internationales en matière de Droits de l'Enfant. Pis encore, ces établissements censés accompagner les mineurs en situation difficile ou en conflit avec la loi pour assurer leur réinsertion sociale les exposent à toutes formes de violences. C'est le constat d'un rapport accablant, basé sur les visites et entretiens réalisés par cet organisme du 15 au 29 novembre 2012 dans dix-sept centres. Malnutrition, hygiène douteuse, propagation des maladies infectieuses, abus sexuels et absence de sécurité sont le lot quotidien des 742 enfants placés dans ces centres, rapporte le CNDH. Un chiffre dérisoire, compte tenu des statistiques enregistrées les années précédentes. En 2010, ces centres ont accueilli un total de 4 921 enfants contre 4 587 en 2011, sachant que la capacité totale d'accueil ne dépasse pas 1 850 enfants. Un surpeuplement qui n'est pas sans conséquence sur les conditions d'hébergement. Des conditions qui ne garantissent pas les droits fondamentaux des enfants placés et constituent une atteinte à leur dignité et compromettent leur développement physique et psychique.

Entassés et mal nourris

A l'exception du Centre Abdeslam Bennani-Casablanca qui dispose de dortoirs pour 6 à 7 enfants, les dortoirs des 16 autres centres accueillent 20 à 40 enfants, ce qui rend impossible la séparation des enfants selon l'âge et la vulnérabilité. Par ailleurs, les directives relatives à la répartition des dortoirs par section d'âge ne sont pas appliquées en raison de l'insuffisance du personnel (un seul encadrant pour la nuit). La literie ainsi que les draps et couvertures ne sont pas suffisamment entretenus et renouvelés de façon à en assurer la propreté. Les dortoirs ne sont pas systématiquement équipés de casiers personnels avec des clefs où les enfants peuvent déposer leurs effets personnels, ce qui amène les enfants placés dans certains centres (Marrakech-garçons, Fkih Ben Saleh, Berrechid) à déposer leurs affaires à même le sol. L'ensemble des centres dispose de douches collectives mais qui ne sont pas toutes fonctionnelles ; et l'accès aux salles d'eau et sanitaires varie d'un centre à l'autre. Ainsi, dans le centre Marrakech (garçons), les enfants n'ont droit aux salles d'eau qu'une seule fois chaque 15 jours, voire une fois par mois. L'hygiène des installations sanitaires laisse souvent à désirer. Les installations sanitaires sont souvent relativement distantes des dortoirs, rendant leur accès difficile. Les produits d'hygiène corporelle sont insuffisants ou non régulièrement distribués aux enfants. Ce manque d'hygiène explique la pré-

LE TEMPS
MAROC & MONDE

Des enfants dépouillés de leur enfance

192/28-29

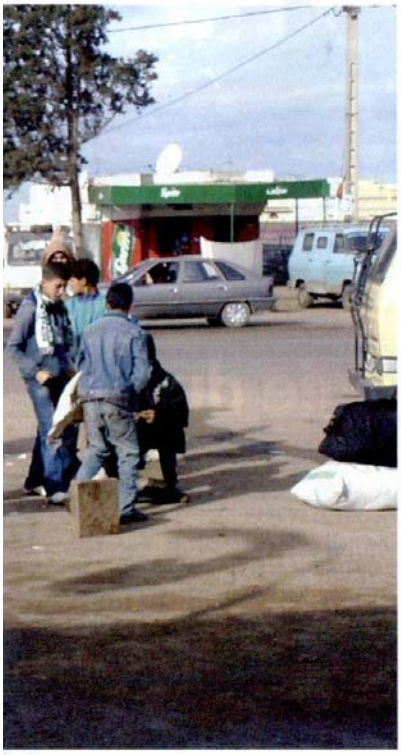

sence de poux et de la gale chez bon nombre d'enfants. Bien que le ministère de la Jeunesse et des sports prévoie un petit budget pour l'habillement, seuls les centres qui reçoivent des dons de bienfaiteurs fournissent des vêtements aux enfants.

Abusés de toutes parts

Les enfants interviewés à ce sujet ressentent un sentiment d'infériorité, leurs vêtements étant souvent usagés ou ne convenant pas à leur taille. Beaucoup de bénéficiaires ont déclaré qu'ils n'avaient pas changé de vêtements depuis leur arrivée (plus d'un mois pour certains) en raison du manque d'une seconde tenue et de possibilité de lavage. Le budget de nourriture quotidien n'est que de 20 dirhams alloué par enfant et ne permet pas de couvrir qualitativement et quantitativement les besoins les plus élémentaires. Un programme de repas est établi, mais, par manque de moyens, les centres n'arrivent pas à s'y conformer. Les normes diététiques ne sont pas toujours respectées du fait de l'état de délabrement de certains réfectoires et cuisines ainsi que de l'insuffisance d'équipement et de matériel de cuisine. Par ailleurs, certains centres ne disposent pas toujours d'un cuisinier à temps plein. Les enfants sont appelés parfois à préparer leur repas les weekends et jours fériés. L'absence des règles nécessaires d'hygiène et les carences nutritionnelles exposent les enfants placés à des problèmes de santé. Ainsi, lors des visites de la CNDH, 59 cas de maladies dermatologiques et pulmonaires dont certaines sont contagieuses, telles que la gale et la tuberculose, ont été recensés, 7 cas de diabète et l'hépatite, 16 cas de troubles mentaux et psychologiques, 19 cas de handicap physique et mental. Il a été également constaté qu'un certain nombre d'enfants ont des problèmes d'addiction aux drogues et beaucoup d'enfants présentent des cicatrices d'automutilation. Considérant le fait que la majorité des enfants ne bénéficient pas d'une consultation à leur arrivée (médecin généraliste, psychiatre et psychologue), les problèmes liés à la santé mentale et à l'addiction aux drogues ne sont pas détectés à temps et les éducateurs sont livrés à eux-mêmes pour régler des problèmes qui les dépassent. A l'exception du centre Abdeslam Bennani-Casablanca qui dispose d'un psychiatre bénévole, les enfants placés dans les autres centres n'ont pas accès à un suivi psychiatrique. Les enfants en situation de handicap et les enfants présentant des troubles psychiatriques ne bénéficient pas d'une assistance et prise en charge spécifiques et ne sont pas non plus replacés, le cas échéant, dans des centres spécialisés. Par ailleurs, a été constaté que les enfants placés sont exposés à diverses formes de violences physiques et/ou morales, exercées soit par certains éducateurs, soit par d'autres enfants. Pour des raisons éthiques, il a été difficile d'aborder avec les enfants le sujet relatif aux abus sexuels. Seulement, plusieurs témoignages ont relevé l'existence d'agressions à caractère sexuel entre enfants, et ce d'autant que certains enfants jugés pour viols sur d'autres enfants partagent les mêmes dortoirs avec des locataires bien plus jeunes qu'eux. La sécurité des enfants placés pose également problème dans les centres où les infrastructures sont vétustes et dans les centres où le contrôle d'accès est insuffisant, tels que les centres de Marrakech et Fès qui ont fait l'objet d'attaques à l'arme blanche commises par des bandes externes. Etant donné la situation préoccupante de ces centres, le CNDH recommande, dans ce rapport, de finaliser rapidement les enquêtes familiales en attente, afin de permettre aux juges de revoir la décision de placement de certains enfants et d'examiner la possibilité de les réintégrer dans leurs familles. Il préconise aussi la mise en place d'une politique nationale de protection intégrée des enfants basée essentiellement sur l'application des principes généraux et des dispositions de la Convention internationale de l'enfant. Récemment, l'Observatoire National des Droits de l'Enfant (ONDE), présidé par la princesse Lalla Meryem, a annoncé le lancement d'une nouvelle analyse de la situation de l'enfance au Maroc, à l'occasion de la célébration de la journée nationale de l'enfant, qui coïncide cette année avec le 20ème anniversaire de la ratification par le Maroc de cette même Convention. ■ BEL

Des enfants interviewés ont déclaré qu'ils n'avaient pas changé de vêtements depuis leur arrivée au centre de sauvegarde